# الرقمنة والتحول الرقمي كأدوات فعالة في إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر

# Digitalization and Digital Transformation as Effective Tools in Reforming Government Support Policy in Algeria

**جبلاحي معروف [1]، مباني عبد المالك [2]**

[1] طالب دكتوراه، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، djeblahi.maarouf@univ-alger3.dz

[2] أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، mebani.abdelmalek@univ-alger3.dz

الاستلام: 14- 04-2026 القبول: 18-05-2026

**ملخص:** يعالج هذا المقال موضوع الرقمنة والتحول الرقمي كأداة فعالة لإصلاح سياسة الدعم الحكومي بالجزائر، ويستهدف تحليل واقع الدعم الذي يعاني من ضعف الاستهداف وعدم العدالة في التوزيع والذي أصبح يشكل عبئاً متزايداً على الميزانية العامة للدولة.ويفترض البحث أن تطبيق الرقمنة الشاملة يحسّن من كفاءة وعدالة الدعم، كما استعرض تجارب دولية ناجحة أثبتت نجاحا معتبرا في توجيه الدعم عبر تقليص الاحتيال والهدر المالي. كما قدم المقال توصيات تساهم في إصلاح سياسة الدعم المعمم، تشمل تعزيز الإرادة السياسية وبناء بنية تحتية رقمية قوية وتدريب الموارد البشرية وكذا اعتماد التطبيق التدريجي في توجيهه، وخلص إلى أن الرقمنة والتحول الرقمي تمثل حلاً عملياً وقابلاً للتطبيق لإصلاح منظومة الدعم بالجزائر.

**كلمات مفتاحية:** دعم حكومي، سياسة اجتماعية، رقمنة، تحول رقمي.

**Abstract:** This article addresses the topic of digitalization and digital transformation as an effective tool for reforming government subsidy policy in Algeria. It aims to analyze the current state of government support, which suffers from weak targeting and inequitable distribution, and has increasingly become a burden on the state's general budget. The research assumes that the application of comprehensive digitalization improves the efficiency and equity of support provision. The article also reviews successful international experiences that have demonstrated significant success in directing subsidies by reducing fraud and financial waste. Moreover, the article presents recommendations that contribute to reforming generalized subsidy policy, including strengthening political will, building robust digital infrastructure, training human resources, and adopting a gradual implementation approach in directing support. It concludes that digitalization and digital transformation represent a practical and implementable solution for reforming Algeria's support system.

**Keywords:** Government Subsidies, Social Protection Policy, Digitalization, Digital transition.

**المؤلف المراسل:** جبلاحي معروف، **الإيميل:** djeblahi.maarouf@univ-alger3.dz

## 1. مقدمة:

يشكل الدعم الحكومي والسياسات الاجتماعية المرتبطة به أحد أهم المحاور التي تشغل بال الاقتصاديين والسياسيين والعلماء الاجتماعيين في العالم النامي، ويُقصد بالدعم الحكومي، وفقاً للمعايير الاقتصادية الحديثة، تلك المبالغ المالية والموارد التي تخصصها الدولة من خزينتها لتوفير السلع والخدمات الأساسية للمواطنين بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها أو استيرادها. هذا الدعم قد يكون مباشراً من خلال دعم الأسعار والخدمات العامة، أو غير مباشر من خلال الإعانات والتحويلات النقدية والضمان الاجتماعي.

وتشمل السياسات الاجتماعية بمعناها الواسع مجموعة من التدابير والبرامج التي تستهدف تحسين مستويات المعيشة والرفاهية والعدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع المختلفة، وتتضمن هذه السياسات برامج الحماية الاجتماعية، برامج التعليم والصحة، دعم السكن، برامج العمالة والتشغيل، والحماية من الفقر والحرمان.

وفي الدول النامية مثل الجزائر، أصبحت السياسات الاجتماعية والدعم الحكومي عنصراً حتمياً لا يمكن تجاهله في أي نموذج اقتصادي أو اجتماعي، نظراً لأهمية دورها في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتقليل الفوارق الاقتصادية بين فئات المجتمع.

### 1.1 أهمية الموضوع :

يحتل موضوع إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر موقعاً مركزياً وحاسماً في النقاش الاقتصادي والسياسي الراهن، من الناحية الاقتصادية، حيث يشكل الدعم الحكومي الضخم عبئاً متزايداً على الميزانية العامة للدولة ويقلل من قدرتها على الاستثمار في قطاعات أخرى حيوية مثل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والبنية التحتية الإنتاجية. وقد أظهرت بعض الدراسات الاقتصادية أن سياسة الدعم الحالية المعممة على جميع فئات المجتمع دون تمييز تؤدي إلى نتائج اقتصادية سلبية، منها تشويه آليات السوق، تقليل الحافز للعمل والإنتاج، وزيادة الاستهلاك غير المنتج.

علاوة على ذلك، يؤدي الدعم غير الموجه إلى نفقات حكومية ضخمة وغير مستدامة على المدى الطويل، خاصة في ضوء التراجع المتوقع في إيرادات النفط، ويحذر الخبراء من أن استمرار هذا النمط من الإنفاق قد يؤدي إلى أزمة مالية حادة في السنوات القادمة، خاصة إذا لم يتم إجراء إصلاحات جذرية وعاجلة.

ومن الناحية الاجتماعية والسياسية، فإن مسألة إصلاح الدعم تُعتبر قضية حساسة، فمن ناحية توجد حاجة ملحة لتحسين كفاءة وعدالة توزيع الدعم بحيث يصل فقط إلى من يستحقه فعلاً من الفئات الفقيرة والمحتاجة، ومن ناحية أخرى، هناك خشية من أن أي محاولة إصلاح من الممكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم، ما قد يسبب تذمراً اجتماعياً واسعاً يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وهكذا تقف الحكومة الجزائرية أمام معادلة صعبة تتلخص في كيفية تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في آن واحد دون المساس بالاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وبناءً على كل ما سبق، أصبح من الضروري البحث عن آليات جديدة وحديثة لإصلاح وتطوير نظام الدعم الحكومي في الجزائر، على أن يستهدف تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية في آن واحد: تحسين الكفاءة الاقتصادية والمالية بحيث نستطيع توفير أكبر قدر من الدعم الفعّال بميزانية أقل، وتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف بحيث يصل الدعم حقاً إلى من يستحقه فعلا وكذا الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي بدون حدوث هزات سياسية أو صدمات اجتماعية كبيرة.

### 2.1 إشكالية البحث:

في ضوء كل ما تم عرضه عن واقع نظام الدعم الحكومي الجزائري وتحدياته، تنبثق الإشكالية الرئيسية للمقال الحالي على النحو التالي:

**"إلى أي مدى يمكن للرقمنة وللتقنيات الرقمية الحديثة، عند تطبيقها بشكل صحيح وشامل، أن تسهم في إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر وكذا في تحسين فعاليتها وكفاءتها وعدالتها؟"**

هذه الإشكالية تتضمن عدداً من الأسئلة الفرعية والتساؤلات المتعلقة بها:

- ما هو الواقع الحالي لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر، وما هي أنواع برامج الدعم المختلفة؟
- ما هي مفاهيم الرقمنة والتحول الرقمي والشفافية الرقمية، وما هي الآليات والتقنيات المختلفة التي تندرج تحت مظلة الرقمنة؟
- كيف يمكن للرقمنة أن تساهم بشكل فعلي وملموس في إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر؟

### 3.1 الفرضيات:

_ تطبيق الرقمنة الشاملة والصحيحة لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر سيؤدي إلى تحسن في كفاءة النظام وفعاليته من خلال تحسن دقة الاستهداف، وتسريع معالجة الطلبات، وتقليل التكاليف الإدارية.

_ تطبيق أنظمة الهوية الرقمية والبيومترية ستقلل بشكل كبير من الاحتيال في برامج الدعم الحكومي، وسيحول دون تسرب الموارد لغير المستحقين، مما سيؤدي إلى توفير موارد مالية هامة.

_ الشفافية الرقمية العالية والمساءلة الإلكترونية المستمرة ستعزز الثقة في عمليات إصلاح نظام الدعم الحكومي.

_ إن تطبيق الرقمنة في الجزائر سيواجه تحديات حقيقية وعميقة من حيث الجوانب التقنية والإدارية والبشرية والمالية والسياسية.

### 4.1 أهداف المقال:

_ تحليل واقع سياسة الدعم الحكومي الجزائري الراهن.

_ دراسة شاملة لدور الرقمنة والتقنيات الرقمية الحديثة في إصلاح نظام الدعم الحكومي.

_ تقديم حلول عملية وقابلة للتطبيق لإصلاح نظام الدعم الحكومي الجزائري من خلال الرقمنة.

_ تقديم دعوة قوية وجادة للعمل والتحرك الفوري وكذا محاولة إثارة الوعي بين صانعي السياسة والقيادات الحكومية والمجتمع الأكاديمي والمدني بأهمية هذا الموضوع وبضرورة الإسراع في تطبيق الحلول المقترحة.

## 2. المفاهيم الأساسية والتعاريف

### 1.2 تعريف الدعم الحكومي

الدعم الحكومي يعرف بأنه مجموعة التدخلات المالية والإجرائية التي تخصصها الدولة لمساعدة فئات محددة أو قطاعات استراتيجية بغرض تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية أو تنموية.

ويعرف أيضا على أنه يشمل أي تدابير تبقي الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق أو تبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين والمنتجين من خلال منح

دعم مباشر أو غير مباشر (وهيبة، 2017، الصفحات 80-81) ، ويُقدم الدعم عادة على شكل تحويلات نقدية مباشرة أو غير مباشرة، أو في شكل دعم لأسعار السلع الأساسية، أو إعفاءات أو تخفيضات ضريبية، أو برامج تحفيزية للاستثمار والإنتاج.

وبالتالي فالدعم يشير إلى المبالغ النقدية أو المساعدات العينية التي تمنحها الحكومة للأفراد أو المؤسسات والتي تهدف إلى تخفيض تكاليف العيش أو الإنتاج أو تحسين مستوى التنمية البشرية والاقتصادية، ويعرفه بعض الخبراء أيضاً بأنه "أداة مالية تُستخدم لضمان العدالة الاجتماعية أو حماية الفئات الهشة أو تحفيز النمو الاقتصادي في قطاعات ذات أولوية"

وقد عرف الدعم بحسب برامج الإصلاح الاقتصادي "بانه المساعدة المقدمة من قبل الحكومة للمنتجين او المستهلكين من دون مقابل". وقد يأخذ الدعم شكل ائتمان في حالة القروض بأسعار فائدة اقل من سعر الاقتراض الحكومي، او شكل تخفيضات في الالتزامات الضريبية (دعم ضريبي) او شكل مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بأسعار اعلى من أسعار السوق (دعم التوريد)، او شكل مدفوعات ضمنية عن طريق الإجراءات التنظيمية الحكومية التي تدعم أسعار السوق (الدعم التنظيمي)، او على شكل احتفاظ بالعملات المقدمة بأعلى من السعر (دعم أسعار الصرف) (الطائي، 2014، الصفحات 3-4)

ومن الناحية الاقتصادية فإن الدعم الحكومي يستخدم كأداة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية محددة، مثل الحد من الفقر المدقع وضمان الحد الأدنى من شروط العيش الكريم، ومع ذلك فإن الدعم الغير الموجه أو الغير فعال قد يؤدي إلى نتائج اقتصادية سلبية، بما في ذلك تشويه آليات السوق وزيادة العبء على الموازنة العامة للدولة.

### 2.2 تعريف الرقمنة والتحول الرقمي :

تعرف الرقمنة (DIGITALISATION) على انها عملية تحويل البيانات والمعلومات من شكلها الورقي إلى شكل رقمي يمكن للأنظمة الإلكترونية معالجته وتخزينه واسترجاعه. كتحويل الوثائق الورقية إلى ملفات إلكترونية أو رقمنة العمليات التقليدية لتسهيل الوصول للبيانات وحمايتها من التلف.

بينما يعرف التحول الرقمي (DIGITAL TRANSFORMATION) على أنه عملية دمج التقنيات الرقمية في جميع مجالات العمل الحكومية، وينتج عنه تغيير شامل وجذري في طريقة العمل والثقافة التنظيمية ونماذج

الأعمال. ويتخطى التحول الرقمي مجرد رقمنة المستندات أو العمليات؛ حيث أنه يركز على إعادة تصميم العمليات، وتقديم قيمة وخدمات بطرق جديدة، وأنه يساهم في تحقيق تكيف سريع مع المتغيرات التقنية والسوقية. ويُعد التحول الرقمي تحولاً ثقافياً وتقنياً في آن واحد، ويتطلب تطوير الموارد البشرية وتغيير السياسات. (سمير، 2025)

ويعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التحول الرقمي بأنه عملية شاملة لاستخدام التقنيات الرقمية لتحسين كفاءة وفعالية وشفافية الخدمات والعمليات الحكومية. (UN d. o., 2024)

ووفقاً لمسح للأمم المتحدة لسنة 2024 فإن 77% من دول العالم قد بدأت فعلا عملية التحول الرقمي للخدمات الحكومية، ما يعكس الأهمية المتزايدة له في السياق الحكومي الحديث (UN, 2024)

### 3.2 تعريف الشفافية الرقمية :

تُعرّف الشفافية الرقمية بأنها إتاحة المعلومات والمعطيات المتصلة بالإجراءات والقرارات والنشاطات الحكومية أو المؤسسية بشكل مفتوح ودقيق ومنظم، باستخدام الوسائط والتقنيات الرقمية الحديثة، ويُقصد بها أيضا تيسير الوصول السريع والفعال إلى البيانات والوثائق الرقمية، بما يتيح لجميع أصحاب المصلحة (من مواطنين، شركات، ومنظمات وجمعيات) إمكانية الاطلاع والمراقبة والمساءلة حول العمليات الإدارية أو الخدمية أو المالية المقدمة في أي وقت ومن أي مكان (راشد، 2022، صفحة 123).

وتشمل الشفافية الرقمية عناصر مثل الإعلان عن البيانات وتوثيق عمليات اتخاذ القرار رقمياً ونشر القوانين والبرمجيات المؤثرة في الخدمات الرقمية وكذا عمل المنصات الإلكترونية بصورة واضحة ومفهومة. وتسهم الشفافية الرقمية في مكافحة الفساد وتعزيز الثقة بين المواطن والإدارة والتمكين للحوكمة الرشيدة القائمة على المساءلة والوضوح.

**و**في مجال الدعم الحكومي، تعني الشفافية الرقمية أن المواطن يستطيع معرفة معايير الاستحقاق وكذا الحصول على معلومات دقيقة حول توزيع الدعم وآلياته وكيفياته.

## 3. واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر:

### 1.3 التطور التاريخي للدعم الحكومي في الجزائر :

تطورت سياسة الدعم الحكومي في الجزائر بشكل متوازٍ مع تطور النظام الاقتصادي والسياسي للدولة (بلقاسم، 2023، صفحة 6) فبعد الاستقلال، اعتمدت البلاد نموذجاً اقتصادياً موجهاً يركز على الدولة كمحرك أساسي للتنمية، ومع اكتشاف الثروات النفطية والغازية، أصبح الدعم الحكومي أداة مركزية لتوزيع عائدات الموارد الطبيعية على المواطنين.

أما في السبعينيات والثمانينيات فقد اتسعت برامج الدعم بشكل كبير لتشمل دعم الغذاء والطاقة والمياه والنقل، ومع الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات والضغوط المالية التي أعقبتها، شرعت الجزائر في إصلاح هذا النظام، لكن ظلت هذه الجهود محدودة (fernendez, 2024) ، واستمرت سياسة الدعم المعمم دون تغييرات جوهرية حتى مع تذبذب أسعار النفط العالمية.

### 2.3 أنواع برامج الدعم بالجزائر:

**1.2.3 الدعم المباشر**: وتشمل تقديم إعانات نقدية مباشرة للأسر والأفراد مثل المنحة الجزافية للتضامن الاجتماعي التي تذهب للفئات الأكثر هشاشة إضافة إلى معاشات المتقاعدين، ويشمل أيضا يشمل هذا النوع من الدعم كذلك برامج إعانات التغطية الاجتماعية والرعاية الصحية للفئات الفقيرة والمعوزة والأشخاص ذوي الإعاقة (عمارة، 2019، صفحة 61)

**2.2.3 الدعم غير المباشر (الدعم الضمني)**: ويشمل تَخفيض أسعار السلع والخدمات الأساسية مثل: الطاقة (المازوت، البنزين، الغاز الطبيعي والكهرباء)، المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، المياه، النقل، السكن، والتعليم. (عمارة، 2019، صفحة 61)، ويشمل هذا الدعم الفئات كافة دون استثناء وذلك بغرض تقليل تكلفة المعيشة وتحفيز القدرة الشرائية.

### 3.3 حجم الإنفاق على الدعم الحكومي:

وفقاً للميزانية العامة للدولة لسنة 2025، فإن التحويلات والإعانات والدعم الحكومي تمثل 37.1% من إجمالي الميزانية، ما يجعلها أكبر بند للنفقات، وهذا يعني أن حوالي 6,230 مليار دينار جزائري (أي قرابة 46 مليار دولار أمريكي) مخصصة للدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية، وهو ما يعكس الأهمية الكبرى للدعم في السياسة

المالية الجزائرية (IMF, 2025). وبالتالي فإن حجم الإنفاق على الدعم الاجتماعي في الجزائر هو من بين الأعلى عربياً وإفريقياً.

ويؤثر حجم هذا الدعم بشكل كبير على الميزانية العامة للدولة حيث يشير صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير أن الجزائر تواجه ضغوطاً مالية كبيرة، وأن العجز المالي للجزائر في 2025 يُتوقع أن يصل إلى 8,271 مليار دينار، حوالي 67 مليار دولار، وهو ما يعادل 21.8% من الناتج المحلي الإجمالي (fernendez، 2024)، ويعكس حجم هذا العجز بصفة واضحة عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية.

ومع انخفاض أسعار النفط العالمية تتناقص الإيرادات بينما تبقى نفقات الدعم مرتفعة وهو ما يخلق ضغطاً متزايداً على الميزانية العامة ويهدد الاستدامة المالية للدولة.

### 4.3 المشاكل والتحديات التي تواجهها ميزانية الدعم الحكومي بالجزائر :

يمكن تلخيص المشاكل والتحديات التي تواجهها الحكومة الجزائرية عند صرفها لميزانية الدعم في النقاط التالية:

_ ضعف الاستهداف: يستفيد من الدعم الجميع دون تمييز، مما يؤدي إلى استفادة غير المستحقين وتضييع الفئات الهشة.

_ ارتفاع التكلفة: حيث أن سياسة الدعم معممة وواسعة الانتشار ومكلفة جدًا وتضغط بشدة على الموازنة العامة للدولة خصوصًا مع ارتفاع أسعار والسلع المدعمة.

_ العجز المالي: استمرار الدعم المعمم يسبب عجزًا مزمنًا في الميزانية ويعيق الإنفاق على مشاريع تنموية واستثمارية ضرورية (سعاد، 2024)

_ سوء التوزيع والتهريب: يُلاحظ تبذير في المواد المدعمة وتهريبها خارج الحدود الوطنية ما يفاقم الخسائر المالية.

_ مشاكل في نظام دعم الطاقة: يلتهم هذا النوع من الدعم جزءًا كبيرًا من عائدات النفط ويعتبر حسب الدراسات التحليلية الحديثة غير فعال (الجيلالي، 2021)

_ غياب قواعد بيانات دقيقة: ضعف مزمن في آليات تحديد المستحقين بسبب غياب قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة للأسر والمواطنين (مريم، 2020)

_ مقاومة الإصلاح: تواجه محاولات إصلاح الدعم، مثل التحول نحو الدعم الموجه أو التحويلات النقدية المباشرة، صعوبات في كسب تأييد المواطنين ومخاوف اجتماعية متعددة (مريم، 2020)

_ تأثير على العدالة الاجتماعية: يخلق الدعم المعمم تفاوت اجتماعي ويضعف العدالة في الاستفادة بين شرائح المجتمع (الجيلالي، 2021)

_ نقص في الرقمنة والتقييم: غياب الأدوات الرقمية الفعالة لتقييم وتوجيه الدعم يجعل الأنظمة غير شفافة وصعبة المراقبة.

## 4. آليات الرقمنة والتحول الرقمي المساهمة في توجيه الدعم الحكومي وفقا لتجارب دولية:

### 1.4 قواعد البيانات الموحدة والمتكاملة :

تُشير قواعد البيانات الموحدة والمتكاملة إلى نظام لحفظ البيانات، حيث يتم تجميع وتنسيق جميع المعلومات ذات الصلة داخل هيكل واحد أو بيئة مركزية، ما يسمح لمختلف التطبيقات والجهات بالوصول إلى نفس البيانات بشكل متناسق وموثوق وسلس ويهدف ذلك إلى التخلص من الازدواجية والتعارض وتحسين التكامل بين الإدارات والأنظمة، مما يسهم في تبسيط العمليات واتخاذ قرارات قائمة على معلومات دقيقة ومحدثة باستمرار (bank, 2024)

ويتم تنظيم البيانات المترابطة وفق نموذج منطقي أو هيكل مركزي، بحيث تُجمع البيانات من مصادر متعددة ضمن منصة واحدة تُدار بواسطة نظام إدارة قواعد البيانات، وتكون متاحة للاستخدام المشترك من قبل مختلف الجهات الحكومية المستفيدة (oracle, 2020)

وتمثل قواعد البيانات الموحدة أساساً حيوياً لأي نظام رقمي حكومي حديث، فبدلاً من أن تحتفظ كل جهة حكومية بقاعدة بيانات مستقلة ومنفصلة، يتم بناء قاعدة بيانات مركزية موحدة تجمع المعلومات الشاملة عن المواطنين والأسر.

ويمكن حصر المزايا الرئيسية لقواعد البيانات الموحدة في مجال الدعم الحكومي في تجنب الازدواجية والتكرار، وتحسين دقة الاستهداف، وتسهيل عمليات المراقبة والتقييم المستمرة والآنية (NATIONS UNIES, 2018)

### 2.4 أنظمة الهوية الرقمية والبيومترية :

تعرف الهوية الرقمية بأنها ملف تعريفي مرتبط بمستخدم أو كيان في البيئة الرقمية، يُستخدم للتحكم والوصول وتتبع الأنشطة وحماية الحسابات من الاحتيال، عبر مجموعة بيانات مثل الاسم، العنوان، تاريخ الميلاد وأحياناً بيانات بيومترية مثل بصمات الأصابع أو مسح الوجه (DIDIT, 2024)

بالنسبة للهوية البيومترية فهي تعتمد أساسا على البيانات البيومترية باعتبارها قياسات فريدة وأصيلة للأفراد مثل بصمات الأصابع، مسح قزحية العين، أو أنماط المشي و الكتابة، وتُستخدم في تقنيات التعرف الآلي على الأفراد باعتبار هذه البيانات توقيعات بشرية شبه مستحيلة التزوير، ويتم تخزينها رقمياً للتحقق من الهوية بدقة عالية، مما يعزز الأمن. وتستخدم في مجالات مثل الأمن الوطني، البنوك، وخدمات الهوية والحالة المدنية، وبالتالي فإن التعرف البيومتري يعتبر أحد أدق طرق التحقق من الهوية وأكثرها موثوقية (DIDIT، 2024)

### 3.4 المنصات الرقمية والبوابات الإلكترونية :

المنصة الرقمية تُعرف بأنها بيئة أو نظام رقمي تفاعلي يجمع بين عدة تقنيات ويب مختلفة لتوفير خدمات متعددة للمستخدمين، وتسهل تبادل المعلومات والخدمات والمنتجات بين أطراف متعددة مثل المستخدمين والمؤسسات الحكومية، وتسمح بالتفاعل والتكامل بين مختلف التطبيقات والخدمات في نظام موحد (الحداد، 2022)

أما البوابات الإلكترونية فهي نوع من المنصات الرقمية، لكنها غالبًا ما تكون أوسع نطاقًا وتعمل كبوابة دخول واحدة لمجموعة من الخدمات أو الموارد الرقمية، وتركز البوابات الإلكترونية على توفير الخدمات التفاعلية والمعلوماتية وغالبًا ما تكون تابعة لمؤسسات رسمية أو حكومية أو خاصة وتضم روابط تفاعلية تسمح بالوصول إلى خدمات متعددة عبر واجهة موحدة (الحداد، 2022).

توفر المنصات الرقمية والبوابات الإلكترونية واجهات سهلة وآمنة للمواطنين للتفاعل مع برامج الدعم الحكومي ومن خلال هذه المنصات، يستطيع المواطن تقديم الطلبات وتتبع حالتها والوصول إلى المعلومات اللازمة حول ملفه.

### 5. الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة ودورها في توجيه الدعم:

يوفر الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة قدرات تحليلية متقدمة تمكّن الحكومات من اتخاذ قرارات أكثر دقة وموضوعية حيث يمكن استخدام الخوارزميات الذكية لتحليل كميات ضخمة من البيانات وتحديد الأنماط والاتجاهات العامة.

وبهذا الصدد توفر تقنية البلوكتشين نظاماً آمناً وموثوقاً للتسجيل والتتبع، حيث لا يمكن تعديل البيانات المسجلة بعد إدراجها، وهذا يوفر مستوى عال جداً من الأمان والشفافية في التعاملات الحكومية، ما يمنح الحماية الكاملة للأنظمة الرقمية الحكومية من الهجمات الإلكترونية والاختراقات (Unesco, 2025)

كما توفر تقنيات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية طرقاً آمنة لتحويل الدعم للمواطنين فبدلاً من الدفع النقدي التقليدي يمكن تحويل الدعم مباشرة إلى الحسابات البنكية أو المحافظ الرقمية، ويوفر هذا عدة مزايا كتقليل الفساد وتوفير سجلات دقيقة لجميع المعاملات وكذا خفض التكاليف الإدارية والتشغيلية (aldermen, 2002)

### 6. مجالات تطبيق الرقمنة في مسارات الدعم الحكومي:

ـ رقمنة عمليات الاستهداف: وتعني استخدام قواعد البيانات الموحدة والخوارزميات الذكية لتحديد الأسر والأفراد المستحقين للدعم بناءً على معايير موضوعية ومحددة، وهذا ما يحسن من دقة الاستهداف بشكل كبير ويقلل من توجيه الدعم للفئات غير المستحقة (bank, 2024) .

ـ رقمنة عمليات المراقبة والتقييم: يمكن للأنظمة الرقمية أن توفر مراقبة فورية وشاملة لتنفيذ برامج الدعم، حيث يتم تتبع كل وحدة من الدعم من لحظة إطلاقها إلى غاية استقبالها من قبل المواطن، ما يسمح باكتشاف أي تسرب أو انحراف بصفة فورية (Unesco، 2025)

ـ رقمنة عمليات الدفع: يعني هذا استخدام الأنظمة الإلكترونية لتحويل الدعم مباشرة إلى المستفيدين، الأمر الذي يوفر سرعة في المعالجة وأماناً عالياً وسجلات إلكترونية دقيقة لجميع المعاملات (aldermen، 2002).

ـ رقمنة عمليات التقديم والطلبات: توفر المنصات الرقمية قنوات سهلة وآمنة للمواطنين لتقديم طلبات الدعم ما يمكن المواطن من تقديم الطلبات المتعلقة بالدعم من أي مكان وفي أي وقت، وتتبعها في الوقت الفعلي والآني.

ـ رقمنة عمليات الشكاوى والتظلمات: توفر الأنظمة الرقمية آليات سهلة وشفافة للمواطنين لتقديم الشكاوى والاحتجاجات، ويمكن تتبعها إلكترونياً والحصول على رد في الآجال المحددة.

يوفر هذا الإطار النظري والمفاهيمي أساساً لفهم كيفية أن آليات الرقمنة والتحول الرقمي يمكن أن تساهم بفعالية في إصلاح سياسة الدعم الحكومي.

## 7. دور الرقمنة والتحول الرقمي في توجيه الدعم وفقا لتجارب دولية:

شهد الاتحاد الأوروبي تقدّمًا كبيرًا في تبني الحكومة الإلكترونية، حيث اعتمدت أغلب الدول الأعضاء بوابات موحدة للخدمات الرقمية، وأسست قواعد بيانات اجتماعية مترابطة تسهّل توجيه الدعم للمستحقين، حيث تمكّن هذه الأنظمة من مراقبة وتقييم الأثر الفوري للبرامج، إلى جانب تعزيز الشفافية والحد من الفساد عبر أنظمة الهوية الإلكترونية والرقابة الذاتية (دحمان، 2019)

فالولايات المتحدة تعتمد نُظمًا رقمية متقدمة لإدارة برامج الدعم مثل «MEDICAID» و«SNAP» ، حيث يتم الاستهداف عبر قواعد بيانات مترابطة وتحقق بيومتري أثناء التقديم، هذه الرقمنة حسّنت سرعة الاستجابة وقللت من ازدواجية الاستفادة، ورفعت من كفاءة موارد الدولة المخصصة للفقراء والعاطلين عن العمل.

أما كوريا الجنوبية فتعد نموذجًا عالميًا للحكومة الرقمية، إذ أطلقت برامج دمجت بين كافة خدمات الدعم الاجتماعي والهوية الرقمية في منصة مركزية «GOVERNMENT24» وقد مكّن ذلك من التوزيع الدقيق للمنافع وتحقيق فعالية عالية في توجيه الدعم، مع شفافية ورقابة تامة على العمليات (الخوري، 2018)

وفي اليابان، توفر بطاقة «MY NUMBER» الرقمية منصة لكل سكان البلاد لربط الاستحقاقات الاجتماعية والضرائب والخدمات الحكومية وقد أدت هذه الخطوة إلى تقليل الهدر، تيسير الإجراءات، ودعم الاستهداف الدقيق للفئات المعوزة عبر الرقمنة الواسعة.

وبخصوص تجارب بعض الدول النامية ، فنجد التجربة الهندية المعتمدة على مشروع «AADHAAR» للهوية البيومترية الرقمية وهو من أكبر المشاريع في العالم، حيث أسهم في بناء قاعدة بيانات مركزية تربط كل مواطن بكل الدعم والتحويلات المقدّمة له، وقد أدّى ذلك إلى إصلاح جذري في توجيه الدعم الغذائي والنقدي، وقلص من التلاعب والهدر المالي بنسبة معتبرة (زعنون، 2025)

وفي التجربة المصرية نجد أنها طورت منصات رقمية لتقديم الدعم (مثل تكافل وكرامة)، وهي تُمثل قاعدة بيانات مركزية لجميع المستفيدين، ما أسهم في القضاء على الازدواجية وتحقيق توجيه دقيق للموارد الاجتماعية (الخوري، 2018)

## 8. الجهود الحالية والمبادرات الفعلية في مجال الرقمنة والتحول الرقمي بالجزائر:

### 1.8 المبادرات الحكومية في الرقمنة:

_ الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي :أطلقت الحكومة الجزائرية استراتيجية شاملة تعتمد 5 محاور رئيسية: تعزيز البنية التحتية الرقمية، تطوير الإطار القانوني والتنظيمي، نشر الثقافة الرقمية، تعزيز الأمن السيبراني، ورقمنة الخدمات العمومية. وترتكز الخطة على أهداف زمنية واضحة حتى 2030، وتهدف للوصول إلى الشمول الرقمي على جميع المستويات (للرقمنة، 2024)

_ إطلاق منصات رقمية حكومية :قامت السلطات بإنشاء منصات رقمية متخصصة الهدف منها استقبال ومعالجة ملفات المواطنين عن بعد، ورقمنة مسارات الخدمات في قطاعات العمل والتشغيل والتعليم والصحة.

_ مشروع قانون الرقمنة :تدرس الحكومة الجزائرية مشروع قانون خاص بالرقمنة لضبط المجال التنظيمي، وضمان الأمن الرقمي وحماية البيانات الوطنية حتى عام 2029.

_ مبادرات رقمنة التعليم والبحث العلمي :تم إطلاق المكتبة الرقمية الجامعية، وتحسين الجامعات والمدارس رقمياً لتعزيز الوصول السهل إلى الموارد العلمية والتكوينية.

_ توسيع البنية التحتية للإنترنت :استثمرت الجزائر في تمديد شبكات الألياف البصرية وزيادة مراكز البيانات والخدمات السحابية لتسهيل التحول الرقمي في كافة القطاعات.

ـ برامج التكوين الرقمي للشباب والكفاءات :ضمت الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي مقاربة حول نشر الثقافة الرقمية عن طريق إطلاق برامج تدريبية في المهارات الرقمية، وإدراج مواد التكنولوجيا في المناهج التعليمية.

ـ رقمنة الدفع والخدمات المالية :تبني الدفع الإلكتروني وخفض الاعتماد على النقد ضمن الخطط المعلنة للحكومة الجزائرية لتعزيز الاقتصاد الرقمي وتسهيل المعاملات للمواطنين (نادية، 2025)

ـ تعزيز الأمن السيبراني :تم إدراج خطط خاصة بحماية البيانات الرقمية، ومكافحة جرائم الإنترنت ضمن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي.

### 2.8 الهياكل والأطر القانونية الموجودة:

دعّم قانون حماية البيانات الشخصية رقم 18-07 لسنة 2018 مسار الرقمنة والتحول الرقمي، إذ وضع شروطًا صارمة لجمع ومعالجة وتخزين البيانات الرقمية، مع تأسيس سلطة وطنية مستقلة لمراقبة احترام الخصوصية الإلكترونية.

من جهة أخرى، تم التوقيع على مراسيم تنفيذية متعددة تشجع الشباك الموحد، التوقيع الإلكتروني، والتحول إلى الدفع الرقمي، وقبل كل هذا، تم النص على إنشاء المحافظة السامية للرقمنة التابعة لرئاسة الجمهورية، والتي تسهر على تنفيذ السياسات الرقمية وأمن نظم المعلومات الحكومية (للرقمنة، 2024).

### 3.8 الموارد المخصصة لدعم الرقمنة والتحول الرقمي بالجزائر:

تخصص الحكومة الجزائريةُ اعتمادات متزايدة لدعم التحول الرقمي ضمن قوانين المالية، حيث أُدرجت مبالغ تجاوزت 100 مليار دينار جزائري (أي نحو 730 مليون دولار أمريكي) في ميزانية 2025 لمشاريع الرقمنة والبنية التحتية الرقمية، بما فيها تطوير شبكات الألياف البصرية، تحديث الإدارة الإلكترونية، وتجهيز المؤسسات العمومية بأنظمة ومنصات رقمية.

وتندرج هذه الاعتمادات في إطار الاستراتيجية الوطنية "جزائر رقمية 2030"، وتركز على رقمنة القطاعات الحساسة كالتعليم، الصحة، والعمل، مع رفع نسب التمويل تدريجياً وفق الأهداف المرحلية الحكومية.

## 9. توصيات لاستعمال آليات الرقمنة والتحول الرقمي في إصلاح الدعم الحكومي بالجزائر:

### 1.9 توصيات على المستوى السياسي والإستراتيجي:

ـ تعزيز الإرادة السياسية والقيادة المركزية لملف الدعم: الالتزام الواضح من القيادة السياسية العليا تجاه تجسيد تطبيق الرقمنة في منظومة الدعم أمر مفصلي، يضاف إليه تعيين هيئة تنسيقية مركزية على غرار المحافظة السامية للرقمنة، تتولى مسؤولية تنفيذ وتقييم المشاريع الرقمية في ملف الدعم.

تشير الدراسات الدولية إلى أن غياب الإرادة السياسية القوية يُعطل المشاريع الإصلاحية، بينما توفرها يسرع التنفيذ والاستدامة.

ـ إعداد إطار قانوني وتشريعي شامل: يجب إقرار قوانين واضحة تحكم رقمنة الدعم الاجتماعي، بما يشمل حماية البيانات الشخصية للمستفيدين، الحقوق الرقمية، أمن المعلومات، والشفافية الإدارية. يتطلب ذلك تعديل التشريعات الحالية أو إصدار قوانين جديدة منسجمة مع المعايير الدولية.

**2.9 توصيات تقنية بنيوية:** وذلك عن طريق بناء بنية تحتية رقمية قوية وموحدة بـ:

ـ إنشاء قواعد بيانات وطنية موحدة تربط بين مختلف مؤسسات الدعم (كوزارة التضامن، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الجماعات المحلية.. الخ)

ـ تطوير خدمات سحابية آمنة وموثوقة لتخزين بيانات المستفيدين.

ـ ربط المنصات الرقمية بنظام الهوية الوطنية والبيومترية لضمان التحقق الدقيق من المستحقين

ـ توسيع البنية التحتية للإنترنت والألياف البصرية لتغطية المناطق الريفية والمعزولة.

ـ إطلاق بوابة حكومية موحدة تسمح للمواطنين بتقديم طلبات الدعم، تحديث بياناتهم، ومتابعة حالة ملفاتهم بشكل مباشر.

ـ ربط المنصات آلياً بقواعد البيانات الحكومية (الضرائب، الضمان الاجتماعي، الداخلية) لاستبعاد المستفيدين غير المستحقين.

ـ تطبيق أنظمة ذكية للتنبيه الفوري عند ظهور حالات غير منطقية أو محاولات احتيال.

### 3.9 توصيات متعلقة بالموارد البشرية والتدريب:

ـ تصميم برامج تدريبية شاملة للموظفين العاملين في القطاعات المعنية بالدعم على استخدام الأنظمة الرقمية الجديدة.

ـ تطوير خطط تعليمية موجهة للمواطنين لزيادة الثقافة الرقمية وتسهيل تعاملهم مع المنصات الإلكترونية.

_ توظيف متخصصين في مجال تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات الاستهداف والتقييم.

### 4.9 توصيات متعلقة بالاستهداف والعدالة:

_ استخدام البيانات الضخمة وخوارزميات الذكاء الاصطناعي لتصنيف الأسر حسب مستويات الهشاشة والاحتياج الحقيقي.

_ ربط معايير الاستحقاق الرقمية بمؤشرات موضوعية (الدخل، عدد أفراد الأسرة، وضع السكن)

_ إعادة تقييم دوري وآني للمستفيدين لضمان استمرار استحقاقيتهم والحد من الاحتيال.

### 5.9 توصيات متعلقة بالرقابة والشفافية:

_ إنشاء نظام رقابة رقمي يتيح للسلطات المختصة متابعة مسار الدعم من قبل المؤسسات المسؤولة إلى المستفيدين الفعليين

_ إطلاق لوحات قيادة وتحكم (DASHBOARD) تقدم تقارير آنية حول مؤشرات الأداء الرئيسية (معدل التسريب والاحتيال، دقة الاستهداف، رضا المستفيدين)

_ تعزيز الشفافية عبر نشر تقارير دورية عن توزيع الدعم وتأثيره، مما يعزز ثقة المواطنين.

### 6.9 توصيات متعلقة بالانتقال التدريجي من الدعم المعمم إلى الدعم الموجه:

_ استعمال المنصات الرقمية لتحويل نسبة متزايدة من الدعم المعمم (دعم السلع والخدمات) إلى دعم موجه (تحويلات نقدية مباشرة)

_ تطبيق نظام الدفع الرقمي والتحويلات البنكية المشروطة، بحيث يُمكن ربط الدعم بشروط محددة (الالتزام بالتعليم، الخدمات الصحية)

_ خفض التكاليف الإدارية من خلال استبدال التدخل اليدوي بالإجراءات الآلية.

### 7.9 توصيات متعلقة بمراحل التطبيق (تطبيق تدريجي ومرحلي):

_ البدء بمشاريع تجريبية محدودة الجغرافيا أو السكان (PILOTING) قبل التعميم الكامل، لتقييم الفعالية ودراسة ردود الفعل المحتملة.

_ توسيع المشاريع بناءً على الدروس المستفادة والتقييمات الدورية.

_ تحديد خطوط زمنية واقعية تتوافق مع القدرات التقنية والإدارية المتاحة.

### 8.9 التوصيات بشأن التعاون والشراكات

_ إنشاء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والشركات التقنية المتخصصة لتطوير المنصات والحلول الرقمية.

_ الاستفادة من الخبرات الدولية والتجارب الناجحة في دول.

_ تحسين التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المعنية بالدعم لضمان تكامل الأنظمة والبيانات.

## 10. خاتمة:

يتضح من هذه الدراسة الشاملة أن الرقمنة والتحول الرقمي يمثلان فرصة حقيقية وواعدة لإصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر. فقد أثبتت التجارب الدولية الموثقة أن تطبيق قواعد البيانات الموحدة، وأنظمة الهوية الرقمية والبيومترية، والمنصات الإلكترونية المتكاملة، يسهم بشكل فعال في تحسين دقة الاستهداف، والحد من الفساد والاحتيال، وتقليل التسريب المالي بنسب معتبرة.

ورغم الفرص الكبيرة التي تتيحها الرقمنة، فإن تطبيقها في الجزائر يواجه تحديات متعددة الأبعاد تتطلب معالجة استراتيجية وشاملة. فهناك تحديات تقنية متعلقة بضرورة بناء بنية تحتية قوية وموثوقة تتحمل الضغط والتوسع المستقبلي وهناك أيضا تحديات إدارية وبشرية تتعلق بالحاجة الملحة لتطوير الموارد البشرية وتدريب الكفاءات على الأنظمة الجديدة، وأخيراً هناك تحديات اجتماعية وسياسية ترتبط بمقاومة التغيير والخوف من الآثار الاجتماعية المحتملة، إلا أن كل هذه التحديات يمكن تجاوزها من خلال إرادة سياسية قوية، تخطيط استراتيجي دقيق، وشراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع.

وفي الأخير، تمثل الرقمنة والتحول الرقمي حلاً عملياً وقابلاً للتطبيق بالفعل لإصلاح منظومة الدعم الحكومي في الجزائر، وإذا تم تطبيقه بشكل شامل وصحيح فإنه سيسهم بلا شك في تحسين الكفاءة الاقتصادية والمالية للدعم الحكومي وتعزيز العدالة الاجتماعية والإنصاف في التوزيع وأخيرا، في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد.

## 11. قائمة المراجع:

**المؤلفات:**

_ الخوري علي محمد .(2018) .*الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات* .مصر : جامعة الدول العربية.

**الأطروحات:**

_ البشير عمارة. (2019). سياسة الدعم الحكومي في الجزائر. *مجلة نور للدراسات الإقتصادية*، 61.

_ الجيلالي, د.بن قيدة مروان د. بوزكري .(2021) .اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا.

**المقالات:**

_ الطائي أحمد حافظ .(2014) سياسات الدعم الحكومي في العراق بين القبول والرفض .*المجلة العراقية للعلوم الاقتصادي* صفحة 4 -3

_ دحاوي عربية سعاد. (2024). تقييم أثر الدعم الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر. تلمسان: جامعة بوبكر بلقايد .

_ راشد أحمد مجدي منصور .(2022) .فاعلية التحول الرقمي في تعزيز الشفافية بمنظمات المجتمع المدني .مجلة *مستقبل العلوم الاجتماعية*.

_ مريم قدار .(2020) .*اشكالية إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر* .الجزائر: جامعة الجزائر 3.

_ مسعي عبد الكريم ، زناتي نبيلة دحمان. (2019). الحكومة الإلكترونية : دراسة تجارب دولية. *مجلة الإبتكار والتنمية الصناعية*، 87.

_ تقرير حول *الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر آفاق* 2030. ، إصدار(2024)

_ نادية, ب. أ .(2025) .التحول الرقمي في الجزائر : الواقع والتحديات .*المجلة الجزائرية للمالية العامة*.505.

_ وليد مرواني حياة مسخر عادل حمايزية محرز آيت بلقاسم. (2023). reforming algeria social protection sytem. chatham house، 6.

_ وهيبة بن داود .(2017) سياسات دعم الطاقة في الدول العربية .مجلة *إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف الجزائر*.-80 81.

**المداخلات:**

_ زعنون, ع. ا .(2025, 5 29) .*الاقتصاد السياسي للبيانات الاجتماعية*:

Récupéré sur : *https://carnegieendowment.org/sada/2025/05/the-political-economy-of-social-data-opportunities-and-risks-of-digitizing=ar*

**مواقع الانترنيت:**

_ الحداد، منى عبد الله علي: (2022) Récupéré sur*: https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/ (2022, 01 03).*

_ ALDERMEN, H. (2002). Subsidies as social safety net. World Bank Institut. Bank, w. (2024, 03 28). *https://www.worldbank.org/. Récupéré sur https://www.worldbank.org/en/topic/safetynets#1.*

_ DIDIT. (2024). Récupéré sur: *https://didit.me/ar/blog/what-is-digital-identity/*

_ FERNENDEZ, e. (2024, 10 14). Récupéré sur *https://www.atalayar.com/en/articulo/70555/algeria-approves-budget-largest-deficit-its-history*

_ IMF. (2025, 09 18). Récupéré sur *https://www.imf.org/.*

_ NATIONS UNIES. (2018). Récupéré sur : *https://www.un.org/en/desa/e-governance-powerful-tool-combat-mitigate-and-sustainably-manage-disaster-risks*

_ Oracle. (2020, 11 24). https://www.oracle.com/. Récupéré https://www.oracle.com/middleeast-ar/database/what-is-database/.

_ UN. (2024). E-GOVERNMENT Survey 2024. Récupéré sur *https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E Government-Survey-2024.*

_ UN, d. o. (2024, 11 15). *E-Government Survey 2024: Accelerating Digital Transformation for Sustainable Development*. Récupéré *sur https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey -2024*

_ Unesco. (2025, 06 04).Récupéré sur : *https://www.unesco.org/en/articles/unesco-conference-capacity-building-ai-and-digital-transformation-public-sector.*